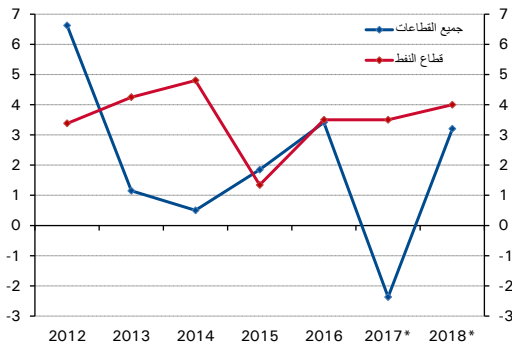


استمرار نمو جيد للاقتصاد الكويتي غير النفطي وسط إصلاح مالي معتدل

الأفاق والتوقعات

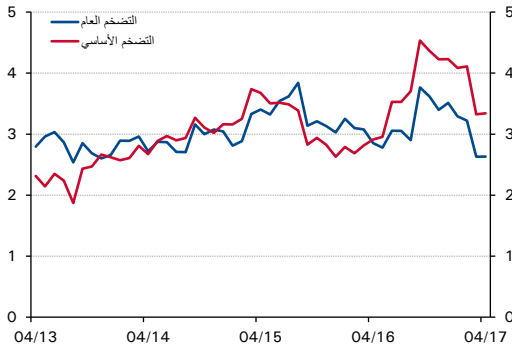
- تتوقع نمو في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ما بين ٣,٥-٤٪ في ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وسط تنفيذ قوي للمشروعات واعتدال القطاع الاستهلاكي.
- انحسار العجز المالي في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على خلفية الإصلاحات المالية وتحسن أسعار النفط.
- مضي الإصلاحات المالية قدماً، إلا ان الاحتياطات المالية الكبرى تدعم اتباع نهجاً أكثر تدرجاً في تقليص العجز.
- استمرار قوة نمو الإقراض بما يعكس قوة النمو الاقتصادي وتوافر مستويات عالية من السيولة في النظام المصرفي.
- ارتفاع اسعار الاسهم في الربع الأول من عام ٢٠١٧.

الرسم البياني ١: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، تقديرات بنك الكويت الوطني، *تقديرات وتوقعات

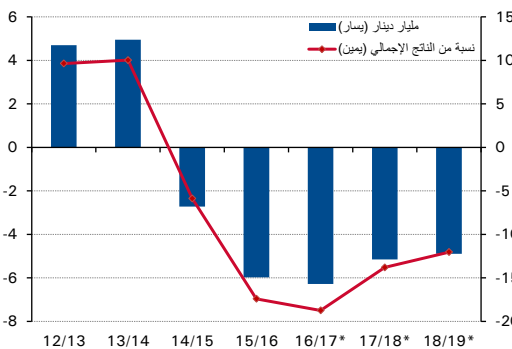
الرسم البياني ٢: التضخم في اسعار المستهلك (% النمو السنوي)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، *تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: الميزانية

(السنة المالية من أبريل إلى مارس، بعد مخصصات احتياطي الأجيال القادمة)



المصدر: وزارة المالية والإدارة المركزية للإحصاء، *تقديرات بنك الكويت الوطني

حافظت الأنشطة غير النفطية على مرونتها منذ بدء تراجع أسعار النفط في عام ٢٠١٤، ويعزى الفضل في ذلك إلى ضخامة المشروعات قيد الاعداد بالإضافة إلى الإصلاح المالي المحدود نسبياً. وتتوقع أن يشهد النمو غير النفطي تحسناً طفيفاً تتراوح نسبته ما بين ٣,٥-٤٪ في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. كما يتوقع أن يظل التضخم في حدود مقبولة نوعاً ما نظراً لتراجع الإيجارات السكنية وذلك على الرغم من الضغوط المتصاعدة من جراء خفض الدعم. من جانب آخر، من المتوقع ان يتقلص العجز المالي في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ مع تحسن أسعار النفط وتطبيق مزيداً من الإصلاحات المالية.

وعلى الرغم من قوة أداء الأنشطة غير النفطية، إلا ان نمو الناتج المحلي الإجمالي يتوقع له ان يتراجع في عام ٢٠١٧ مع مواصلة التزام الكويت بتطبيق اتفاقية خفض الإنتاج النفطي المتفق عليها من قبل منظمة أوبك. ومن شأن تلك الخطوة، التي تهدف إلى دعم أسعار النفط، أن تؤدي إلى تخفيض متوسط إنتاج الكويت من النفط بواقع ٧-٨٪ في عام ٢٠١٧. كما انه من المرجح ان ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٤٪ قبل أن يعاود نموه الإيجابي بمعدل ٣,٢٪ في عام ٢٠١٨.

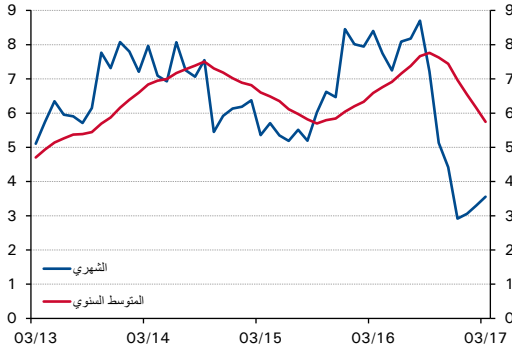
وقد تزايدت مساهمة الانفاق الرأسمالي في دفع عجلة النشاط الاقتصادي غير النفطي، مع استقرار وتيرة تنفيذ المشاريع الإنشائية بعد الارتفاع الواضح الذي شهده عام ٢٠١٤. كما كان معدل اسناد المشروعات جيداً خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ وبلغ ١,٤ مليار دينار وفقاً لميد للمشروعات. ويمثل هذا الرقم

التوقعات الاقتصادية

	٢٠١٥	*٢٠١٦	*٢٠١٧	*٢٠١٨
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	٣٤,٣	٣٣,٥	٣٧,٤	٤٠,٧
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	١١٤	١١١	١٢٣	١٣٤
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	١,٨	٣,٤	٢,٤-	٣,٢
- القطاع النفطي	١,٧-	٣,٣	٧,٧-	٢,٤
- القطاع غير النفطي	١,٣	٣,٥	٣,٥	٤,٠
التضخم (معدل)	٣,٣	٣,٢	٣,٠	٣,٥
فائض الميزانية**	١٧,٤-	١٨,٧-	١٣,٨-	١٢,٠-
كنسبة من الناتج المحلي				

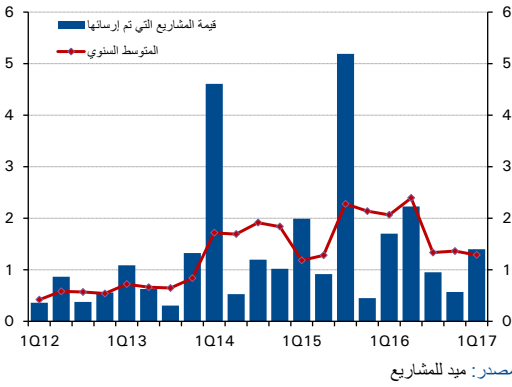
المصدر: بنك الكويت المركزي ووزارة المالية والإدارة المركزية للإحصاء، و تقديرات بنك الكويت الوطني
*تقديرات وتوقعات / **بعد استقطاع مخصصات احتياطي الأجيال القادمة

الرسم البياني ٤: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص
(% النمو السنوي)



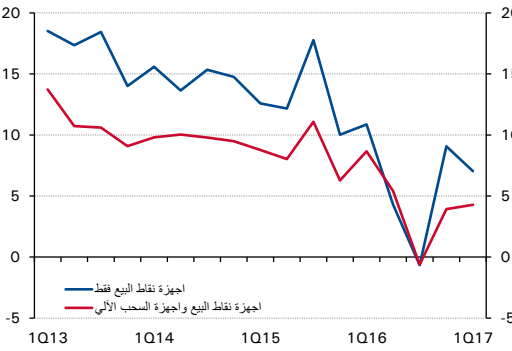
المصدر: بنك الكويت المركزي

الرسم البياني ٥: المشاريع التي تم إرسائها
(مليار دينار)



المصدر: ميد للمشاريع

الرسم البياني ٦: صفقات البطاقات الائتمانية
(% النمو السنوي)



المصدر: بنك الكويت المركزي

الرسم البياني ٧: نمو القروض الشخصية
(% النمو السنوي)



المصدر: بنك الكويت المركزي

المتوسط الفصلي لعام ٢٠١٦. وهناك مشروعات أخرى بقيمة ٦,٢ مليار دينار في مراحل متقدمة وقد يتم ترسيبها في عام ٢٠١٧. هذا وتبقى المشروعات قيد الاسناد قوية على خلفية إستمرار الإلتزام الحكومي بتنفيذ خطة التنمية.

حيث لا تزال الحكومة ملتزمة بتنفيذ برنامج إنفاق رأسمالي طموح. وبالفعل تم إعادة طرح خطة التنمية الوطنية الكويتية في الربع الأول من عام ٢٠١٧ تحت شعار "الكويت الجديدة" ويطلق على الخطة أيضاً مسمى "رؤية الكويت ٢٠٣٥". وتسعى تلك الخطة إلى تحويل الدولة إلى مركزاً مالياً وثقافياً وتجارياً. وتجمع الخطة عدداً من المبادرات الجارية ضمن رؤية متجددة وأكثر شمولاً لتنمية الدولة، تشمل الإصلاحات الهيكلية والمالية، فضلاً عن خطط الإنفاق الرأسمالي.

وتهدف خطة التنمية إلى استثمار ٣٤ مليار دينار حتى عام ٢٠٢٠، يأتي ثلثها من القطاع الخاص. ويتم اجراء عدد من المشروعات من خلال الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص بما في ذلك مشروع محطة الزور الشمالية ومشروع محطة خيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه.

ونتيجة للدفعة الاستثمارية التي تلقاها مجال البنية التحتية، يتوقع لإجمالي الاستثمارات ان يواصل تحقيق نمواً قوياً. كما ارتفعت النفقات المتعلقة بإجمالي تكوين رأس المال بنسبة ١٣٪ في ٢٠١٥ وقد يشهد ارتفاع النمو الحقيقي بواقع ٨-٩٪ في المتوسط في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ومن الممكن ان يؤدي ذلك إلى ارتفاع حصة الاستثمار في الاقتصاد إلى ٢٣٪، وهو أعلى مستوى يتم تسجيله منذ أكثر من ٢٠ عاماً بعد تسجيل نسبة بلغت ١٩٪ في عام ٢٠١٥.

القطاع الاستهلاكي يتراجع إلا انه يظل مصدراً للنمو

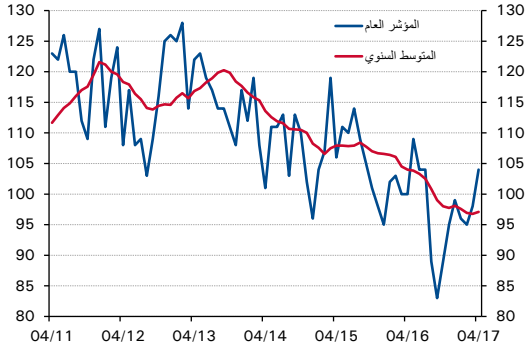
لطالما كان القطاع الاستهلاكي مصدراً قوياً وثابتاً للنمو. إلا ان ذلك الوضع بدأ يتغير في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ في أعقاب استمرار تراجع أسعار النفط حينما بدأ القطاع الأسري بالنظر إلى الاقتصاد نظرة أكثر تحفظاً. ويواصل القطاع تلقي دعماً متواصلاً من نمو الوظائف والرواتب، لا سيما ضمن القطاع الحكومي وعلى مستوى الاسر الكويتية.

وواصل الانفاق الاستهلاكي اعتداله خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧، إلا انه حافظ على وتيرة مقبولة. وارتفعت قيمة معاملات نقاط البيع بواقع ٧٪ على اساس سنوي، وفي حين كانت معدلات النمو أبطأ من المعدلات ثنائية الرقم التي تم تسجيلها في السنوات السابقة، إلا ان وتيرة النمو كانت جيدة نسبياً بفضل النمو المطرد للوظائف والرواتب. كذلك تراجع حجم مديونية الأسر خلال العام الماضي، حيث تراجع نمو القروض الاستهلاكية بواقع ٦,٧٪ على أساس سنوي في مارس ٢٠١٧.

وقد نتج الضعف الذي أصاب القطاع في معظمه من جراء تراجع ثقة المستهلك. وظل مؤشر آراء في إتباع اتجاه تراجمي على مدار أكثر من أربع سنوات. وتسارع تراجعها في عام ٢٠١٦ بعد قيام الحكومة برفع أسعار الوقود، وعلى الرغم من بعض التعافي، إلا إنه لا يزال ضعيف نسبياً. وبلغ المؤشر ١٠٤ نقطة في أبريل، متجاوزاً بذلك حاجز ١٠٠ نقطة للمرة الأولى في تسعة أشهر.

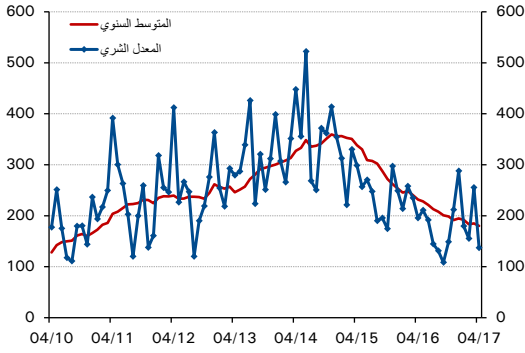
ولا يزال التوظيف بين المواطنين الكويتيين قوي نسبياً. وفي حين تباطأ التوظيف في القطاع الخاص، إلا ان ذلك يعزى الى توجه السلطات للتحكم بظاهرة "العمالة الوهمية"، بما أدى إلى انخفاض اعداد العمالة منذ منتصف العام ٢٠١٥. إلا انه رغماً عن ذلك، واصلت معدلات توظيف المواطنين

الرسم البياني ٨: مؤشر ثقة المستهلك
(مؤشر)



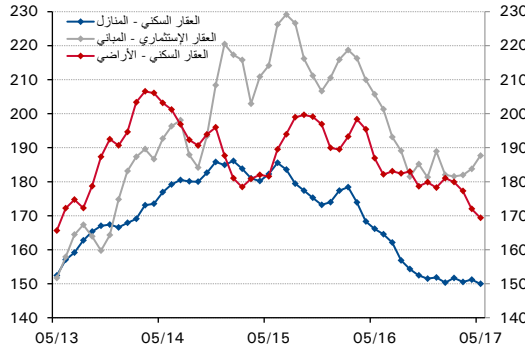
المصدر: آراء للاستشارات والبحوث

الرسم البياني ٩: مبيعات سوق العقار
(مليون دينار)



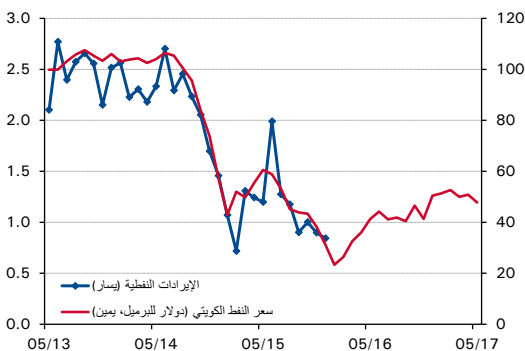
المصدر: وزارة العدل

الرسم البياني ١٠: أسعار العقار
(النمو السنوي %، متوسط ١٢ شهراً)



المصدر: وزارة العدل، تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١١: أسعار النفط والإيرادات الحكومية النفطية



المصدر: وزارة المالية وشركة البترول الوطنية

في القطاع الحكومي تسجيل معدلات نمو مرتفعة بلغت حوالي ٣,٥٪ في عام ٢٠١٦. في الوقت ذاته، حافظ معدل توظيف الوافدين على نموه القوي بمعدل ٥,٦٪.

استمرار نمو الائتمان بمعدلات جيدة

واصل الائتمان تسجيل نمواً جيداً نسبياً بدعم من نمو جيد في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ونمو الانفاق الرأسمالي، وإن كان قد إنحرف النمو خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦ بسبب قيام احد الشركات بسداد مبلغ كبير. وبلغ نمو الائتمان في مارس ٣,٦٪ على أساس سنوي. وشمل النمو عدد من القطاعات بصدارة "النفط والغاز". كما سجلت القطاعات "الإنتاجية" نمواً متسارعاً بلغت نسبته ٩,٦٪ بما يعكس ازدهار المشروعات قيد الإعداد.

أسعار العقار بدأت في الاستقرار بعد التصحيح المستحق

واصل نشاط سوق العقار تراجعاً على أساس سنوي للعام الثالث على التوالي، إلا انه هناك بعض العلامات المبكرة تشير إلى الاستقرار. وقد تراجعت المبيعات خلال ١٢ شهراً حتى شهر أبريل ٢٠١٧ بنسبة ٢٢٪ على أساس سنوي، فيما يعزى معظم هذا التراجع الذي حدث مؤخراً للقطاعين الاستثماري والتجاري. من جهة أخرى، تحسنت أنشطة القطاع السكني، وارتفعت عدد الصفقات ضمن القطاع خلال ثلاثة أشهر حتى أبريل ٢٠١٧ بواقع ٢٢٪ على أساس سنوي.

بالإضافة إلى ذلك أبدت الأسعار علامات استقرار كما انعكس على أداء مؤشرات بنك الكويت الوطني لأسعار العقار. حيث عاصرت الأسعار تصحيحاً مستحقاً على مدى العامين الماضيين بحوالي ١٨-٢٠٪ انخفاضاً من أعلى مستوياتها لقطاعي العقار السكني والاستثماري. إلا انه على الرغم من ذلك، فانه منذ منتصف عام ٢٠١٦، أشارت مؤشرات بنك الوطني إلى تماسك أسعار العقار.

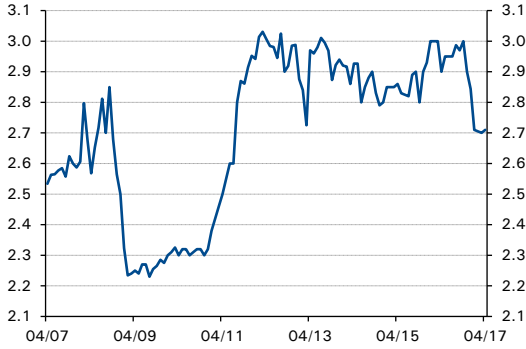
ارتفاع التضخم على إثر زيادة أسعار الوقود

تراجع التضخم بعد تلاشي أثر زيادة أسعار الوقود في سبتمبر ٢٠١٦ وبدأ تضخم إيجارات المساكن في الاستقرار. حيث تراجع التضخم إلى ٢,٦٪ على أساس سنوي في مارس مقارنة بأعلى مستوياته البالغة ٣,٨٪ في سبتمبر ٢٠١٦. ويعد تراجع معدل تضخم الإيجارات تطوراً محموداً، وجاء بعد أربع سنوات من النمو المتسارع لهذا القطاع. إلا انه مما لا شك فيه، فان ضعف سوق العقار قد بدأ يفرض نفسه، وتراجع معدل تضخم الإيجارات من أعلى مستوياته مؤخراً بنسبة ٧,٣٪ على أساس سنوي في منتصف عام ٢٠١٦ إلى ٤,٣٪ في مارس الماضي.

استمرار العجز المالي ولكنه يبقى تحت السيطرة

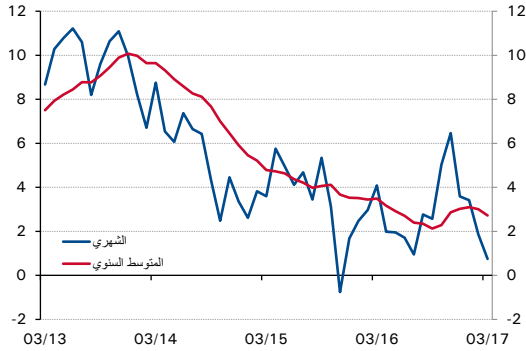
على الرغم من تحسن أسعار النفط خلال العام الماضي، إلا انه من المتوقع ان تواصل وزارة المالية تسجيل عجزاً مالياً على المدى المتوسط. ومع توقع استمرار تراوح أسعار النفط في حدود ٥٥-٦٠ دولار للبرميل خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، يتوقع إثر ذلك ان يبلغ العجز ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، بعد استقطاع

الرسم البياني ١٢: إنتاج النفط
(مليون برميل يومياً)



المصدر: منظمة أوبك

الرسم البياني ١٣: نمو عرض النقد
(النمو السنوي % عرض النقد بمفهومه الواسع "ن٢")



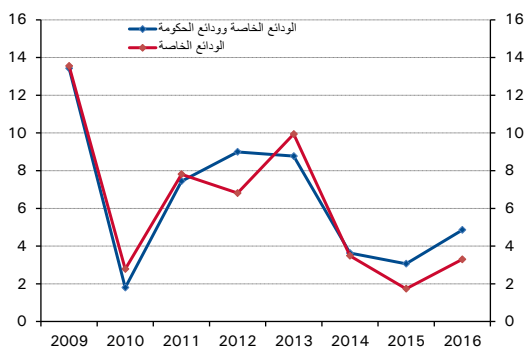
المصدر: بنك الكويت المركزي

الرسم البياني ١٤: فائض سيولة البنوك
(نسبة الأوصول السائلة الى إجمالي أوصول البنوك %)



المصدر: بنك الكويت المركزي

الرسم البياني ١٥: نمو الودائع
(النمو السنوي %)



المصدر: بنك الكويت المركزي

المخصصات الإلزامية لصالح صندوق الأجيال القادمة. إلا انه من المرجح ان يتراجع العجز إلى حوالي ١٤٪ من الناتج المحلي في السنة التالية مع تحسن أسعار النفط وتطبيق مزيداً من الإصلاحات المالية.

ومنذ ان بدأت أسعار النفط في التراجع في عام ٢٠١٤، قامت الحكومة باتخاذ عدد من الخطوات نحو تعديل أوضاع المالية العامة. وقد صادق مجلس الوزراء العام الماضي على حزمة من الإصلاحات المالية تتضمن خفض دعم الطاقة والمياه وتقديم ضريبة أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة. ووافق مجلس الأمة على رفع أسعار استهلاك الكهرباء والمياه في بداية عام ٢٠١٧. إلا انه لن يتم على الأرجح تطبيق أي ضرائب جديدة، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة، قبل عام ٢٠١٩. ونتوقع أن تؤدي تلك الإصلاحات إلى تقليص العجز بحوالي ٥-٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٢٠، باستثناء تأثير ارتفاع أسعار النفط.

وقد قامت الحكومة بتخفيض الانفاق الحكومي بحوالي ١٥٪ في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، إلا انه من المرجح ان يكون قد عاود الارتفاع في ٢٠١٦/٢٠١٧. حيث ان الانفاق خلال الثمانية أشهر الأولى من ٢٠١٦/٢٠١٧ قد فاق التوقعات بمعدل تناسبي يصل إلى ٩٨٪ من الموازنة بما يشير إلى تسجيل نمواً بنسبة ١,٥٪. أما فيما يتعلق بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ والذي ما زال في انتظار اعتماده من مجلس الأمة، فيتوقع نمو النفقات بمعدل ٣,٥٪، إلا اننا نتوقع ان يكون الارتفاع بمعدل اقل يصل إلى حوالي ٤٪.

وفي مارس ٢٠١٧، وافقت الحكومة على رفع تعرفه الكهرباء والمياه والتي كانت معدلاتها ادنى بكثير من الأسعار التي تم اعتمادها في تشريعات مايو ٢٠١٦. وسيؤدي خفض الدعم، المزمع تطبيقه هذا العام، إلى رفع أسعار الكهرباء من فلسين إلى ما بين ٣-٥ فلس لكل كيلو واط في الساعة للقطاعات المختلفة. في حين سيتم رفع تعرفه المياه من ٨٠٠ فلس إلى دينارين لكل ألف جالون إمبريالي. ونتوقع ارتفاع الإيرادات من جراء أسعار المرافق الجديدة بحوالي ٠,٢ مليار دينار كويتي أو ما يعادل ٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

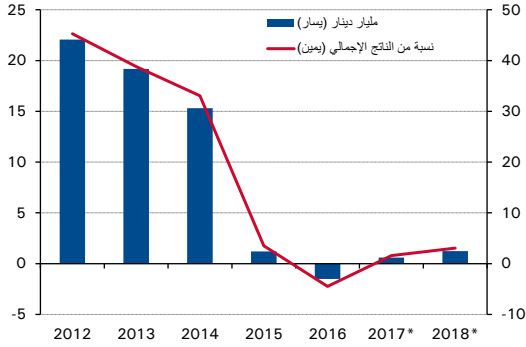
لا يزال صندوق الثروة السيادي قوياً

لا تزال الكويت تتمتع بوضع مالي جيد بفضل تدني سعر التعادل النفطي في الموازنة وضخامة الأصول الخارجية. حيث يقدر بلوغ أصول صندوق الثروة السيادي بنهاية السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٥٦٠ مليار دولار أو ٤٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي حين يتركز الجزء الأكبر من الأصول في صندوق الأجيال القادمة، إلا ان صندوق الاحتياطي العام الذي يتميز بسيولة أصوله والمناح لتمويل العجز، تقدر قيمة أصوله بحدود ٣٠ مليار دينار.

الحكومة تصدر سندات دين محلية ودولية في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧

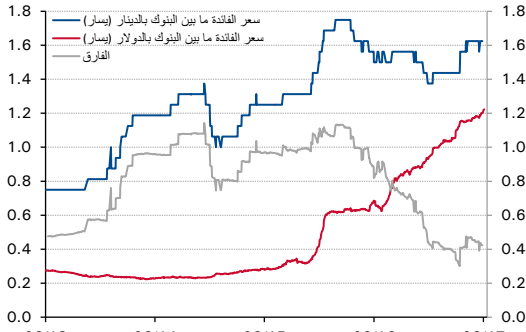
على الرغم من ضخامة صندوق الثروة السيادية، إلا ان أدوات الدين كانت في الصدارة لتمويل العجز في ٢٠١٦/٢٠١٧. ونقدر العجز بحوالي ٦,٣ مليار دينار في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بعد استقطاع المخصصات الإلزامية لصالح صندوق الأجيال القادمة. كما قد تحتاج الحكومة إلى نحو ٥

الرسم البياني ١٦: ميزان الحساب الجاري



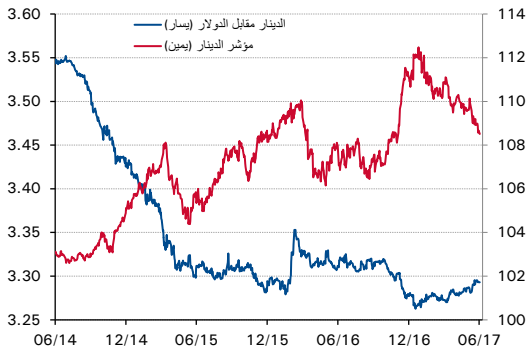
المصدر: بنك الكويت المركزي، تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١٧: أسعار فائدة الإنترنت (% لفترة ثلاثة أشهر)



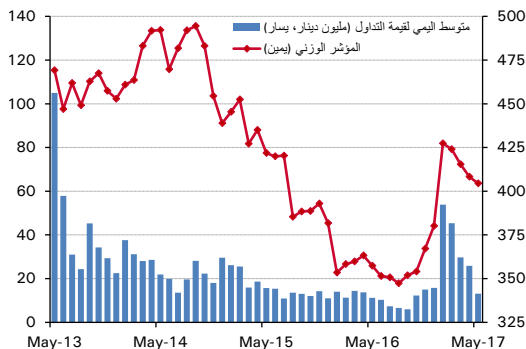
المصدر: بنك الكويت المركزي، تومسون رويترز داتاستريم

الرسم البياني ١٨: أسعار الصرف



المصدر: جي بي مورغان، تومسون رويترز داتاستريم

الرسم البياني ١٩: مؤشرات سوق الأوراق المالية



المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية، تومسون رويترز داتاستريم

مليار دينار في كل من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ والسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ لسد العجز.

قامت الحكومة بإصدار سندات محلية بقيمة ٢,٢ مليار دينار خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بالإضافة إلى سندات عالمية بقيمة ٢,٤ مليار دينار (٨ مليار دولار)، ليرتفع بذلك مستوى الدين إلى ٦,٣ مليار دينار أو ما يعادل ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية مارس ٢٠١٧. وتشير بعض المصادر إلى ان وزارة المالية قد تقوم بطرح سندات محلية بحوالي مليار دينار في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ لتمويل العجز، وذلك من شأنه زيادة الدين العام بحوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول مارس ٢٠١٨.

وقد قامت الكويت بإصدار أول سنداتها الدولية وتمكنت من جمع ٨ مليار دولار بسعر أكثر جاذبية من السندات السيادية التي أصدرتها دول خليجية أخرى. وتم تقسيم السندات على شريحتين، الشريحة الأولى بقيمة ٣,٥ مليار دولار لأجل خمس سنوات وحددت سعر الإصدار عند ٧٥ نقطة أساس فوق سعر سندات الخزانة الأمريكية، والشريحة الثانية بقيمة ٤,٥ مليار دولار لأجل عشر سنوات وبسعر اصدار ١٠٠ نقطة أساس فوق سعر سندات الخزانة الأمريكية. ويعتبر هذا الهامش أقل من سندات أبو ظبي والتي مثلت "المعيار الذهبي" للسندات السيادية الخليجية. أما على صعيد السوق الثانوية، فقد تراجعت عائدات السندات إلى حد ما منذ ذلك الحين. هذا ويعكس التسعير الجذاب لسندات الكويت صلابتها تصنيفها الائتماني كما يعكس شدة الإقبال الدولي على إصدارات السندات الخليجية.

ونشرت الصحف تفاصيل تشريع مقترح لرفع سقف الاقتراض السيادي إلى ٢٠ مليار دينار. ومن شأن التشريع الجديد، الذي يحل محل القانون الذي ينتهي في خريف هذا العام، أن يسمح للدولة بإصدار ديون أطول أجلا (تمديد الفترات الزمنية حتى ٣٠ عاما من مدة العشرة أعوام الحالية).

يبقى وضع السيولة مريحاً على الرغم من بعض التصيق

ما زالت الكويت تستمتع بمستويات جيدة من السيولة المحلية على الرغم من تراجع سعر النفط. وقد ساعدت الإصلاحات المالية المحدودة والجهود الحكومية لاسترداد أموال الدولة في تجنب ضغط السيولة الذي حصل في بعض دول الجوار. وقد استقر نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) عند مستوى ٢,٧٪ على أساس سنوي خلال مارس ٢٠١٧، متراجعا عن وتيرة اسرع قبل عام ٢٠١٤. وبلغت نسبة عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حوالي ١٤٢٪ في مارس، بتراجع هامشي مقارنة بمتوسط الخمس سنوات.

وبعد أن تراجعت أسعار الفائدة المحلية بين البنوك خلال معظم العام ٢٠١٦ إلا أنها عاودت الارتفاع مجدداً بنهاية العام. ويعزى هذا الأمر بصفة أساسية لقيام بنك الكويت المركزي برفع معدلات الفائدة مرتين، احدهما في ديسمبر ٢٠١٦ والأخرى في مارس ٢٠١٧، بواقع ٢٥ نقطة أساس لكلا منهما، ليصل معدل الفائدة إلى ٢,٧٥٪. وقد جاء هذان الارتفاعان على خطى الاحتياطي الفيدرالي الذي قام بخطوات مماثلة. رغم ذلك، لم يشهد معدل الفائدة بين البنوك ارتفاعاً كبيراً حيث ارتفعت الفائدة لأجل ثلاثة أشهر بمعدل ٢٥ نقطة أساس فقط مقارنة بأدنى مستوياتها البالغة ١,٦٢٥٪ في

ديسمبر، قبيل رفع أسعار الفائدة أول مرة.

تسجيل اول عجز للحساب المالي منذ تحرير الكويت

سجل الحساب الجاري في عام ٢٠١٦ أول عجز له منذ عقدين، وذلك على خلفية انخفاض حصيله إيرادات الصادرات المرتبطة بتراجع أسعار النفط. وقد سجل ميزان الحساب الجاري عجزاً بلغت نسبته ٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل تسجيل فائض بنسبة ٣,٥٪ في عام ٢٠١٥. وتم سحب بعضاً من الأصول السائلة للحكومة في الخارج لتمويل العجز، الأمر الذي أدى الى تسجيل أول تدفق للأصول إلى الداخل منذ بداية التسعينات. ونتوقع ان يعاود ميزان الحساب الجاري تسجيل فائض بنحو ١-٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧.

استمرار ضعف الدينار منذ بداية العام ٢٠١٧ وحتى تاريخه نتيجة تراجع الدولار

بعد ان شهد الدينار عاماً آخر من القوة في ٢٠١٦، بدأ في التراجع خلال الخمسة أشهر الأولى من عام ٢٠١٧ نتيجة تراجع الدولار. حيث تراجع مؤشر الدينار، الذي يمثل السعر المرجح للعملة، بحوالي ٣٪ منذ بداية العام وحتى تاريخه خلال شهر مايو، عاكساً معظم المكاسب التي حققها في عام ٢٠١٦. وقد سجل مؤشر الدينار ثلاثة أعوام متتالية من القوة، مرتفعاً بنسبة ٣٪ تقريباً في ٢٠١٤-٢٠١٦. علماً بأن الدينار، المربوط بسلة من العملات الرئيسية يمثل بها الدولار الوزن الأكبر، ارتفع مقابل الدولار بنسبة ٠,٧٪ منذ بداية العام الحالي.

ارتفاع الأسهم في عام ٢٠١٧ في انتظار محفزات إضافية

يبدو ان الزخم الذي شهدته الأسهم بنهاية عام ٢٠١٦ وبداية ٢٠١٧ بعد ان تراخى أدائها مقارنة بالأسواق الإقليمية لعدة سنوات قد توقف. فخلال خمسة أشهر منذ بداية يناير ٢٠١٧، ارتفع المؤشر الوزني بنسبة ٢٢٪. كما انتعشت أنشطة التداول بشكل ملحوظ، حيث ارتفع متوسط قيمة الأسهم المتداولة في يناير وبلغ ٥٤ مليون دينار، أي تسعة أضعاف ما تم تداوله في سبتمبر ٢٠١٦. منذ ذلك الحين، تراجع المؤشر الوزني بحوالي ٥,٥٪. كما انه في حين ان وتيرة أنشطة التداول قد هدأت بالمقارنة بذلك، إلا انها لا تزال مرتفعة. ولا يزال مؤشر مورجان ستانلي للعائد الكلي مرتفعاً بنسبة ٨,٨٪ منذ بداية العام حتى تاريخه.

Head Office

Kuwait
National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain
National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates
National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia
National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O. Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan
National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon
National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq
Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt
National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America
National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore
National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China
National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Representative Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait
NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates
NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey
Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box: 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353